عون كان المفاجأة الوحيدة.. وانتخابات جديدة لا تعني ابعاد ايدي سورية

سقوط حكومة السنيورة سيكون خسارة للبنانيين واسرائيل والولايات المتحدة على حد سواء

■ مثل الجنود المنضبطين استجاب مئات الاف الشيعة من كل ارجاء لبنان لنداء امين عام حزب الله حسن نصرالله بالخروج الى شوارع بيروت والمطالبة باستقالة حكومة فؤاد السنيورة، وفي هذا لا توجد اي مفاجأة. فواضح للجميع أن حزب الله يتمتع اليوم في لبنان بتأييد معظم الشيعة، الذين هم الطائفة الاكبر في الدولة.

ولا يوجد ما هو مفاجيء ايضا بضبط النفس وبكبح الجماح اللذين مارسهما المتظاهرون. فحزب الله اثبت في السنوات الماضية بأنه يسيطر بيد عليا على مؤيديه: فاذا شاء أخرجهم في مظاهرات ضخمة تتم بهدوء ونظام مثالي، وان شاء القى بهم الى المعركة.

المفاجأة الوحيدة التي وفرتها المظاهرة في نهاية الاسبوع هي هوية المتحدث الرئيسي فيها ـ الجنرال الماروني ميشيل عون. عون كان في الماضي البعيد العدو اللدود للسوريين في الدولة، الا أنه اليوم حليف ـ أو ربما عميل ـ نصرالله الذي يأمل في التعويل على تأييد حزب الله له في الطريق الى قصر الرئاسة في بعبدا.

ضبط النفس لدى المتظاهرين، وكذا حقيقة أنه فضل التخفي وراء الجنرال عون، يدلان على أن وجهة نصرالله ليست لتحطيم الاوانيّ او الى حرب أهلية مضرجة الدماء. نصرالله يسعى فقط الى الحاق الهزيمة بالسنيورة واجباره على الخضوع لمطالبه.

في هذه المرحلة سيكتفي نصرالله بخضوع السنيورة لبعض من مطالبه، الاساسي فيها هو تشكيل حكومة جديدة يكون لنصرالله وحلفائه من المعسكر الشيعي فيها قدرة تأثير وحق فيتو على كل قرار. هذا هو هدف نصرالله حاليا، ذلك أنه على المدى البعيد وجهته تسير نحو السيطرة على لبنان، بحكم كون الطائفة الشيعية الطائفة الاكبر في الدولة. ولكن لنصرالله صبر وطول نفس، وهو مستعد لان ينتظر الى أن تنضج الظروف للخطوة الكبرى.

اما رئيس الوزراء السنيورة فتصرف حاليا بشجاعة غير عادية في ضوء مظاهر الرعب من نصرالله. وهو يتمتع بتأييد معظم ابناء الطائفة السنية، المارونية والدرزية، وكذا بتأييد الاسرة الدولية ومعظم الدول العربية المعتدلة. ولكن هذا لا يكفي، إذ أنه اذا واظب نصرالله ومؤيدوه على مقاطعة حكومته، فان السنيورة سيجد صعوبة في مواصلة أداء مهامه. فعلى اي حال، الساحة اللبنانية غير مبنية على اداء وظائفها في واقع يكون فيه نحو نصف السكان يقاطعون مؤسساتها.

وبالتالي فان المتوقع هو بازار لبناني نموذجي، في ختامه يخرج كل طرف من الاطراف بنصف امانيه بيده: السنيورة سيضطر الى الخضوع لبعض من مطالب نصرالله ونصرالله سيضطر الى التراجع عن مطالب اخرى له. وهكذا سيكون ممكنا تأجيل ـ وان لم يكن منع ـ الازمة التالية وما سيأتي بعدها، ذلك أن المعركة على الحكم في لبنان ستبقى دون حسم واضح.

انصار عون يتظاهرون في بيروت

ولكن في لبنان، ليس دوما المنطق هو الذي يقرر سياق الاحداث. فالاحتجاج الهادئ من مؤيدي حزب الله من شأنه أن يخرج عن السيطرة، وكفيل بأن يؤدي الى استقالة السنيورة، والاكثر معقولية هو أن يتلقى رسالة استقالة من الرئيس اللبناني المؤيد لسورية، اميل لحود. ولما كان من الصعب الافتراض أن تتوفر في البرلمان اللبناني الحالي اغلبية لحكومة لبنانية غير حكومة السنيورة، فان المخرج الوحيد من الازمة سيكون التوجه الى الشعب واجراء انتخابات جديدة. واذا ما وصل الوضع بالفعل الى انتخابات جديدة، فيحتمل ان تكون في نهايتها يد مؤيدي سورية هي الاعلى (فلدمشق خبرة ثابتة في تصفية الخصوم المحتملين وتنظيم نتائج انتخابات في لبنان حسب ما تريد). حتى الان صدت واشنطن محاولات دمشق العودة للسيطرة في لبنان، أما اليوم فتهب في واشنطن رياح جديدة، وفي ضوء المأزق الذي علق فيه الامريكيون في العراق، تنطلق نداءات للحوار مع السوريين.

اذا ما عاد مؤيدو سورية بالفعل الى السيطرة في لبنان، فان من سيدفع الثمن قبل كل شيء هم اولئك اللبنانيون الشجعان الذين أملوا بأن يصعد لبنان على طريق الديمقراطية والحرية. وبعدهم ستدفع الثمن اسرائيل، التي ستكتشف بأنها نجحت في ابعاد حزب الله عن الحدود الشمالية ولكنها تلقته كمتوج ملوك السياسيين اللبنانيين والحكومة القادمة في بيروت. وأخيرا ستدفع الثمن الولايات المتحدة أيضا، التي سيشكل سقوط السنيورة نهاية مغامرتها في لبنان كما ستشكل اشارة على طريق التراجع الامريكي عن العراق وانهاء رؤيا الرئيس بوش بشأن شرق أوسط جديد.

البروفسيور ايال زيسر
رئيس دائرة تاريخ الشرق الاوسط في جامعة تل أبيب
(يديعوت احرونوت) 2006/12/3

نموذج الهند وباكستان هو الافضل لتل ابيب

على اسرائيل تغيير سياستها الضبابية في موضوع الذرة لكي توضح لايران قدرتها على خلق «ميزان رعب» في المنطقة

■ ليس سرا أن ايران تتقدم منذ وقت طويل وبسرعة في هذا الطريق الخطير الذي سيؤدي الى تطوير السلاح النووي، وان هدف قادتها المتشددين هو القضاء على اسرائيل.

وكذلك، فان هذا ليس سرا، ان الرئيس الايراني احمدي نجاد لا يتحدث بنظريات فقط. في الترسانة الهجومية الايرانية توجد أعداد كبيرة من الصواريخ القادرة على حمل رؤوس تقليدية واخرى نووية ـ هذا اذا نجحت ايران بتطوير هذه الاسلحة ـ وتوجيهها الى المدن الاسرائيلية في منطقة غوش دان. ولكن الجمهور الاسرائيلي لا يعرف حقيقة، ماذا تفعل قيادته لمواجهة مثل هذا التهديد القائم. ان كل ما نعرفه هو ان رئيس الوزراء، ايهود اولمرت، اقترح على ايران «ان تخاف» من الرد الاسرائيلي. لكن تعاملا جديا مع التهديد النووي الايراني، وقبل كل شيء، هو تطوير استراتيجية أمنية تناسب وتلائم هذا الواقع الجديد.

نموذجا على مثل هذا الطريق الاستراتيجي الذي يمكن لاسرائيل أن تجده في معادلة التهديد النووي المتبادل كالذي ساد العلاقات بين الهند والباكستان لسنوات طويلة. ففي البداية اخفت كلتا الدولتين العدوتين حقيقة أن كل واحدة تسير بسرعة في عملية التزويد بالسلاح النووي، وحافظوا على اعمالهم تحت عنوان «الخيار النووي» تحت طبقة كثيفة من التغطية والتضليل لسنوات طويلة. وان سنين كثيرة مرت الى ان تحول ذلك الميزان الى ميزان من الردع المتبادل الحقيقي، وخرجت كل من الهند والباكستان من حالة الصمت واجريتا تجارب على الاسلحة الذرية.

ان كل من يتواجد وينخرط في الابعاد الواسعة للاستراتيجية النووية يعرف، انه لا يكفي مجرد ان يكون بحوزة دولة ما قنابل نووية. وان جزءا كبيرا من القدرة النووية لا بد أن يكون مرتبطا تماما بوجود القدرة التكنولوجية على اطلاق هذه القنابل نحو الاهداف المطلوبة. واذا كانت مثل هذه القدرة موجودة، فانه يمكن حينها فقط تنفيذ «ميزان الخوف» والذي بواسطته فقط يمكن الاستحواذ على المثلث الاستراتيجي التالي: صواريخ ذرية متحركة، وموجودة على الارض وهي حالة لرؤوس نووية، قنابل ذرية يمكن حملها نحو أهداف العدو بواسطة الطائرات، صواريخ هجومية نووية يمكن اطلاقها من الغواصات. ان هدف مثل هذا الكم اللازم من الوسائل يبدو بسيطا: التلميح للعدو انه حتى اذا فاجأ الدولة الثانية بهجوم نووي غير متوقع وفي اطار ما جرى على تسميته بـ«القدرة على توجيه الضربة الثانية».

حالة مشابهة لهذه والتي جرت في أسفل القارة الهندية تتطور حاليا على نحو شبيه في العلاقات التهديدية الاسرائيلية ـ الايرانية. وعلى ما يبدو، فلا مفر امامنا من تغيير السياسة الضبابية ـ الاسرائيلية، والبدء بالسير في مجال ايجاد «ميزان الرعب» وان يكون واضحا وجليا حيث يوضح للايرانيين الى أي حد سيكون الثمن باهظا اذا ما اجبروا اسرائيل على مثل هذا الموقف وضربوها. ولا بد أن يكون هذا الثمن واضحا. فاذا كان يعيش في طهران، مثلا 12 مليون نسمة من بين اكثر من 60 مليون نسمة في ايران فان التهديد الاسرائيلي لا بد ان يكون واضحا، انه اذا تم اطلاق صاروخ واحد باتجاه اسرائيل سواء أكان تقليديا أو نوويا فان حقيقة الرد الاسرائيلي ستكون دمارا وبيلا وقتلا للايين البشر في العاصمة الايرانية.

أحد خبراء الذرة المهمين في اسرائيل، البروفيسور يوفال نئمان، انشغل منذ أكثر من عقدين من الزمان في مسألة اي حالة من الحالات يتوجب على اسرائيل أن تتخلى عن سياستها الذرية الضبابية. وقد كان رأيه حادا وواضحا. ففي ندوة خاصة حول موضوع الارهاب، قال نئمان: «في السياسة الذرية ـ الضبابية لاسرائيل، فان موجبات العمل بها جيدة. ولا يوجد ما يدفع للتخلي عنها، الا اذا ساد وضع فيه تهديد نووي أكيد من جهة دولة معادية». ولكي لا يكون هناك مجال للخطأ، فقد كتب مقالا في صحيفة «يديعوت احرونوت» بتاريخ 1996/5/8 جاء فيه: «ان نصيحتي لدولة اسرائيل هي الانتقال من حالة السياسة الضبابية النووية الحالية التي تنتهجها الى الردع المرتكز على القدرة النووية العلنية، بما فيه القدرة على توجيه «الضربة الثانية المدمرة»، واذا ما اتضح في يوم من الايام أنه يوجد في ايدي الايرانيين قدرة كهذه فلا بد من فعل ذلك.

ولكي تنتقم اسرائيل من سياسة القدرة النووية الضبابية، لا بد لها ان تظهر امام العالم قيامها بتجربة نووية لا ان تعلن بوضوح أنها تمتلك سلاحا نوويا وقدرة عملية على توجيه ضربة لها (لايران). ولكي تردع احمدي نجاد وامثاله يكفي القيام بخطوات «نصف الحمل»، وقد حان الوقت لان يكون التهديد الاسرائيلي أكثر حقيقة، وأقل تقديرا. وهذا يمكن تحصيله عن طريق فتح هذا الموضوع للنقاش العام والاعلامي، والذي سيوضح للعالم ما هي خيارات «ميزان الرعب الاسرائيلي». وفقط، فان «ميزان التهديد» الذي سترافقه خطوات لازمة لاظهار هذا التهديد التي ستردع احمدي نجاد عن تحقيق خططه ومشاريعه التي تستهدف القضاء على اسرائيل.

هذا هو الوقت اللازم لتغيير هذه السياسة القديمة القائمة على الضبابية في موضوع الذرة الاسرائيلية وتغيير هذه الاسطوانة، باسطوانة جديدة والتي ستكون أصح حين تعتمد على «ميزان الرعب».

عامي دور ـ أون
باحث في موضوع بداية الخيارات النووية الاسرائيلية
(معاريف) 2006/12/3

في ظل الازمة التي تعاني منها الولايات المتحدة

الدولة العظمى غائبة عن مجريات الاحداث في المنطقة ولذلك يتوجب على الاطراف أن تتوصل الى حلول منطقية

■ من الممكن تخيل نوري المالكي رئيس الحكومة العراقية وهو يقوم بحك رأسه بعصبية خلال عودته من عمان لبغداد الدامية وعلى وجهه سؤال محير كبير: ما الذي قاله لي في الواقع؟ هل سيبقون أم سينسحبون؟ انني رئيس حكومة جيد أم مجرد قائد شيعي؟ هم يتحدثون مع ايران أم يريدوننا أن نوقف الحوار معها؟ وعموما ما هو الامر الملح جدا الذي كان وراء دفعي لتحمل عناء السفر من بغداد الى هنا؟

المالكي ليس وحده في خضم هذه التساؤلات.

الدولة العظمى في العالم عالقة في أزقة بغداد الدموية مطلقة النار في كل الاتجاهات ولكن من دون ان تصيب شيئا. متقاعدان اثنان وهما جيمس بيكر ولي هملتون سيقومان ببلورة استراتيجية الادارة الامريكية بعيدة المدى في المنطقة. بيكر وهملتون تحولا الى نبراس ومنارة للادارة التي تملك أكبر جهاز استخبارات في العالم. طبيعة العلاقات بين جورج بوش ورئيس الحكومة العراقي تتحدد من خلال تسريب وثيقة اعدها سكرتير مجلس الامن القومي ستيفان هيدلي. الوثيقة ترتكز بالاساس على سفير الولايات المتحدة في بغداد زلماي خليل زاده الذي يمقت المالكي.

اللقاء مع المالكي في عمان لم يكن الا عارضا. ومن الذي ما زال يذكر اللقاء السابق الذي عقده بوش في الاردن مع أبو مازن واريئيل شارون في حزيران (يونيو) 2003. ما الذي اسهمت فيه واشنطن حينئذ لدفع وتطبيق القرارات التي اتخذت هناك، وتجسيد سياستها نفسها، تلك السياسة التي تؤيد حل الدولتين لشعبين؟ اين كانت الدولة العظمى في كل قضية الحوار العنيف بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية وما الذي اسهمت به لايقاف النار أو لتعزيز ابو مازن؟ ما الذي تفعله حتى تعزز الحكومة اللبنانية؟ وما الذي تقوم به لتعزيز الحكومة العراقية أم أن الصفعة التي تلقاها المالكي منها تهدف الى ابراز حبها له؟

نحن لا نتحدث عن تحليل وتشخيص لطرق عمل وسلوك الدولة الاعظم في العالم وانما في البحث عن المكان الذي تختبيء فيه. ذلك لانه رغم القوة الهائلة التي تستخدمها في العراق ورغم الازمات العميقة في لبنان وفي السلطة الفلسطينية ورغم التهديد النووي الايراني الا ان الدولة العظمى غائبة.

يبدو أنه لا توجد سياسة واحدة واستراتيجية مشتركة قادرة على الاشارة الى ان واشنطن لا تستطيع فقط الدخول في ازمة عميقة وانما هي أيضا تعرف كيف تنجو منها وتخلص نفسها.

واشنطن بوش هي دولة عظمى تبحث عن ذنبها. هي بادرت لشن حربين ارتكزتا على وهم بناء عالم افضل ولم تتمكن من الاسهام في المكان الذي كان بامكانها فعلا ان تخلق فيه واقعا أفضل. هي ترى بسورية دولة مؤيدة للارهاب وتعتبر ايران تهديدا وجوديا ولكنها لا تسمح لتحويل كلتيهما الى جزء من اسرة الشعوب. هي مسرورة من المقاطعة الطويلة التي فرضت على السلطة الفلسطينية بعد فوز حماس ولكنها لا تحرك ساكنا لدفع الافق السياسي.

ولكن لهذا التذمر قيمة الولولة والصراخ أمام القمر. يبدو ان الانظار يجب ان تعود الى الجبهة الداخلية والى الادراك بأن واشنطن ستسقيم مع كل ما تجمع عليه الاطراف في العراق ولبنان أو فلسطين فيما بينها. تماما مثلما لاءمت نفسها وقررت انه ليس من الواقعي العودة الى حدود 1967 وبذلك ستتبنى كل اتفاق تتوصل اليه اسرائيل مع سورية أو حماس ومع كل اتفاق ينتزعه المالكي في العراق أو فؤاد السنيورة في لبنان. كما كان جيمس بيكر قد قال في السابق: ليس بامكان الولايات المتحدة أن ترغب في السلام أكثر من أصحاب العلاقة أنفسهم. هذا هو نفس بيكر الذي ترك لنا رقم هاتفه اذا ما احتجنا الى مساعدة أمريكية لدفع المفاوضات وهو نفسه الذي يقترح الان انسحابا تدريجيا من العراق وحوارا مع ايران وسورية.

بوش ليس مذنبا اكثر من الاطراف نفسها. ايهود اولمرت، السنيورة، المالكي أو حسني مبارك يعرفون مشاكلهم افضل منه. في ظل الوضع الذي يسعى فيه بوش فقط للخروج بسلام من الاوضاع التي علق فيها، كل حل منطقي سيقابل بالترحاب. لا يمكن لامريكا أن تكون ذريعة جديدة. هي غائبة.

تسفي برئيل
مراسل الصحيفة للشؤون العربية
(هآرتس) 2006/12/3

مظاهرة حزب الله امتحان للقوى اللبنانية

حكومة السنيورة بحاجة الان لمزيد من بيانات التأييد الدولية

■ المظاهرة التي بادر بها حسن نصرالله في بيروت تستهدف اسقاط حكومة فؤاد السنيورة المنتخبة ولاقامة حكومة جديدة. والسبب المباشر في ذلك هو أن حكومة السنيورة يقرارها قبول القرار بتشكيل محكمة دولية لمحاكمة المسؤولين عن اغتيال رفيق الحريري في شهر شباط (فبراير) 2005.

المخاوف لدى المعارضين لهذه المحكمة الدولية، في دمشق ولبنان، هي من امكانية تجريم متهمين بمن فيهم سياسيون وقياديون من الممكن ان تجدهم مذنبين، وبذلك لا تكون هذه المحكمة مجرد محكمة دولية، بل ستكون أداة سياسية يمكنها احداث انقلاب سياسي.

ولكن يبدو أن الجدل حول موضوع المحكمة ليس الا مجرد مبرر وتطلع سياسي لمثل حسن نصرالله، بل إنه يبدو كوسيلة تستهدف افراغ القرار الدولي رقم 1701 من معظم بنوده المهمة، ولمنع امكانية نزع سلاح هذا التنظيم، وعلى المدى البعيد اعداد البنية السياسية الجديدة في لبنان، حيث يكون بقدرته بلورة تنظيمه واهدافه من جديد. وبالنسبة لتطلعات نصرالله فهناك ما يوجد ويمكن فهمه. فالطائفة الشيعية في لبنان، والتي تشكل الاكثرية، تعاني من تمثيل ضئيل في مؤسسات الدولة وكذلك المعاناة الاقتصادية. وان اهمال الجنوب اللبناني والبقاع على مدار سنوات طويلة يمكنه الان أن يتسبب في أن تدفع الحكومة اللبنانية ثمنه السياسي ـ الداخلي، والذي لا زال يجري الان دون عنف ضد حكومة ينظر اليها المتظاهرون على أنها غير قانونية، فاسدة، وغير مستقرة، هذا كله قد ينتهي بتشكيل حكومة موالية لسورية وتكون تحت تأثير حسن نصرالله ومؤيديه، بمن فيهم ميشيل عون المسيحي.

انفجار الاوضاع السياسية في لبنان وقبل كل شيء يشكل قلق اللبنانيين الذين لا زالوا يذكرون تلك المأساة غير البعيدة التي عاشوها خلال الحرب الاهلية. وعلى الرغم من ان نصرالله اوضح بأنه لا ينوي الوصول الى حالة من الحروب الواسعة وان خصومه واعضاء الحكومة من جانبهم اصدروا الاوامر لمؤيديهم بان لا يتواجهوا مع المتظاهرين، فلا يمكن تجاهل امكانية حدوث المواجهة بين الطرفين في لبنان. وان تهديدا كهذا يعني دولا في الجوار مثل اسرائيل. ان مصادمات عنيفة هي سهلة جدا لمنظمات ارهابية لكي تعمل بصورة حرة، وهي تظهر في سماء السلطة المركزية في لبنان لكي تعمل على احلال النظام والحفاظ على الهدوء على حدود الدولة والتي قد يمكن أن تزود سورية بالمبررات اللازمة للتدخل في لبنان بصورة مباشرة.

هذا هو الوضع الذي يكون فيه المجتمع الدولي، الذي تعاضد بسرعة من أجل تنفيذ القرار 1559، والقرار 1701، الذي لا يسمح له بالبقاء في حالة المتفرج وان ينظر الى الانجازات التي تحققت في لبنان كيف ستنفجر وتنتهي. ان حكومة السنيورة بحاجة الان للمزيد من بيانات التأييد. وكذلك انعقاد اجتماع للدول المانحة وفي طليعتها فرنسا لكي تساعد الحكومة اللبنانية للخروج من هذه الازمة الاقتصادية التي وصلت اليها في أعقاب الحرب، بات أمرا ضروريا. وفي نفس الوقت، فمن المهم جدا الاسراع الى انجاز مسألة الانسحاب من منطقة مزارع شبعا، وبذلك تعطي حكومة السنيورة انجازا سياسيا. والاهم من كل ذلك، هو البدء في اجراء مفاوضات سياسية مع سورية والتي يكون هدفها هو اخراجها مما يُعرف كعضو في «محور الشر» وانها مؤيدة للارهاب وذلك مقابل ابعاد ايديها عن لبنان على نحو تام.

فهذه تعتبر مهمة اولى اذا لم يكن المجتمع الدولي، والمنطقة واسرائيل يريدون رؤية المزيد من المضاعفات والتطورات لحرب محلية اخرى في المنطقة.

أسرة التحرير
(هآرتس) 2006/12/3

اسرائيل بحاجة الى آلية رقابة بسرعة لانقاذ الوضع

وقف اطلاق النار الحالي هش ومهدد بالاشتعال خصوصا من خلال سياسة الجيش الاسرائيلي والشاباك المنهجية

■ اليكم التوقعات: بعد عدة ايام ستحدث عملية اغتيال. المراسلون العسكريون سيجترون قائلين: «المقتول هو أحد قادة حماس أو الجهاد المسؤول عن تهريب الوسائل القتالية وانتاجها». الفلسطينيون سيردون برشقة من صواريخ القسام على سديروت. أحد السكان قد يصاب، وفي غزة قد يقتل بعض المارة في عملية الاغتيال. المراسلون بدورهم سيقولون: «هم كانوا مسلحين».

بعد أيام من ذلك قد تحدث عملية. في التلفاز سيجرون مقابلات مع قادة اليمين والعمل حيث سيقولون: «ابو مازن برهن على أنه غير قادر وغير راغب بمكافحة الارهاب. ليس هناك من نتفاوض معه».

وزير الامن الداخلي آفي ديختر سيقترح تحويل بيت حانون الى مدينة اشباح، وايلي يشاي سيقترح القصف من الجو. في اليوم التالي ستسقط صواريخ القسام مرة اخرى ويدخل الجيش الى شمالي القطاع. وقف اطلاق النار سيشتعل بالنار.

هذه ليست مجرد مراهنة جريئة وانما كانت تجسيدا دقيقا لتسلسل الاحداث في اتفاقيات وقف اطلاق النار السابقة ما كان هو ما سيكون، والامثلة كثيرة جدا. في كانون الثاني (يناير) 2002 بعد عدة اشهر من الهدوء تمت تصفية الناشط الفتحاوي رائد الكرمي في طولكرم. ديختر الذي كان رئيسا للشاباك آنذاك حث على تنفيذ تلك العملية. وفور ذلك بدأت فتح بتنفيذ عملياتها الانتحارية.

بعد عدة اشهر أعلن التنظيم عن وقف اطلاق النار من طرف واحد. وبعد ذلك بمدة قصيرة في تموز (يوليو) 2002 تمت تصفية صلاح شحادة بالقاء قنبلة وزنها طن وقتل معه 15 مواطنا بريئا. وعندها كانت نهاية وقف اطلاق النار.

في مطلع صيف 2003 اعلن عن الهدنة. وبعد ذلك بأسبوع قامت الوحدات الخاصة بتصفية محمود شاور في قلقيليا. في الشهر الاول من الهدنة اعتقل الجيش الاسرائيلي 320 فلسطينيا، وبعد مرور شهرين عليها قامت بتصفية اسماعيل ابو شنب قائلة انه كان مطلوبا منذ سنوات. وفي اليوم التالي اطلقت على غوش قطيف 15 قذيفة هاون وثلاثة صواريخ قسام على اسرائيل. في آب (اغسطس) قامت اسرائيل بتصفية محمد سدر رئيس الذراع العسكرية للجهاد الاسلامي في الخليل وانتهت الهدنة.

بعد ذلك بعدة أشهر في كانون الاول (ديسمبر) 2003 خرج الجيش في عملية واسعة. الهدف: الشيخ ابراهيم حامد رئيس الذراع العسكرية لحماس في رام الله. الموعد الدقيق: يوم التوصل الى تفاهمات جنيف. هل هو موعد صدفي؟ اشك في ذلك. في شهر نيسان (ابريل) 2004 عندما تقدمت المفاوضات بين ياسر عرفات وحماس قامت اسرائيل بتصفية عبدالعزيز الرنتيسي فعلقت المفاوضات في مكانها.

في شهر تموز (يوليو) 2005 لاح تهديد للتهدئة: اسرائيل قامت في يوم واحد بتصفية 7 في سلفيت وغزة. بعد ذلك بشهر صفت 5 آخرين في طولكرم. وفي شهر حزيران (يونيو) 2006 عندما كان محمود عباس يزمع الاعلان عن الاستفتاء الشعبي حول «وثيقة الاسرى» قامت اسرائيل بتصفية جمال ابو سمهدانة، قائد اللجان الشعبية في غزة. بعد ايام من ذلك قتلت عائلة غالية على شاطئ غزة. الاستفتاء الشعبي ذهب هباء مع «وثيقة الاسرى». حماس هددت باستئناف العمليات بعد 17 شهرا من الهدوء. صواريخ القسام بدأت تسقط على سديروت في اعداد مفزعة. وهكذا بصورة منهجية مبرمجة كان الجيش الاسرائيلي والشاباك هما اللذان يمليان مجريات الاحداث وليس السياسيين في كل لحظة تظهر فيها فرصة أو بصيص أمل. وقف اطلاق النار الحالي تسنى على شرف زيارة رئيس الولايات المتحدة للاردن. اسرائيل استجابت للمبادرة الفلسطينية ـ مرة اخرى المبادرة تكون للفلسطينيين وهي لم تأت ابدا من جانب اسرائيل ـ بعد ان مُنيتَ العمليات العسكرية باخفاقات مريرة. بعد «امطار الصيف» و«غيوم الخريف»، وبعد 80 قتيلا في اسبوع واحد في بيت حانون لم يتوقف اطلاق صواريخ القسام. الجيش سارع للرد من خلال تحميض وجهه المعتاد: ضباط كبار في القيادة الجنوبية عبروا عن معارضتهم القوية من دون ذكر اسمائهم، ورئيس هيئة الاركان سارع للاعلان بأن الجيش قد أُشرك بالقرار بصورة جزئية فقط، ووزير الدفاع تحفظ على توسيع وقف اطلاق النار ليشمل الضفة.

الجيش ليس معنيا بوقف اطلاق النار. من الممكن الافتراض أن الشاباك ايضا ليس معنيا به. التقارير التي تفيد بأن وقف اطلاق النار يستغل من الان لاعادة الطرف الاخر ترتيب نفسه تغرق وسائل الاعلام. والنهاية معروفة سلفا. بدلا من أن تقوم اسرائيل بتثبيت وقف اطلاق النار هي تعمل على تخريبه. وقف اطلاق النار سيء للجيش الاسرائيلي خصوصا عندما يكون نابعا من اخفاقاته كما في لبنان وغزة.

بأي استخفاف لا يطاق يمكن للجيش الاسرائيلي مرة أخرى أن يعرقل الهدوء النسبي الذي تم التوصل اليه. عملية اغتيال اخرى تكفي. كل جندي على الحواجز يستطيع أن يشعل النار. عندما يرغب الجيش الاسرائيلي يقوم كل كناس باطلاق النار. والجيش يرغب لشدة الاسف.

اضف الى ذلك ان الجيش ليس مطالبا الان بكبح نفسه فقط وانما يتوجب عليه أن يقوم بخطوات عملية للتخفيف عن الفلسطينيين. ولكن الان، وكم هذا مفاجئ، ليس لذلك اي ذكر. من يريد أن يتأكد عليه أن يسافر نحو حاجز حوارة ويرى بأم عينيه تحميل البهائم هناك الذي يسمى معبرا للناس. تريدون مثالا آخر؟ الجيش الاسرائيلي اعتقل خلال يومين أكثر من 50 فلسطينيا في الضفة. لماذا الان بالتحديد؟

«أنا أمد يدي للسلام مع جيراننا الفلسطينيين»، قال ايهود اولمرت في خطابه في سديه بوكر، هذا الخطاب الذي كان من أهم خطاباته ووعد فيه الفلسطينيين بنصف السماء. هذا الخطاب قد يغرق بالدماء. ربما سيكون الفلسطينيون المذنبين في ذلك، ولكن الخوف أن يقوم الجيش والشاباك بالعودة الى انماط عملهم المدمرة. الان لا يدور الحديث فقط عن خطر استئناف اعمال العداء وانما في قضية اكثر مصيرية: من المسيطر في اسرائيل ومن الذي يملي عليها طريقها فعلا. في الاسابيع القريبة يتوجب ان يتابع الاسرائيليون بحرص كبير مجرى الاحداث. هيا بنا نشكل «وقف اطلاق نار ووتش» حتى نتأكد من الذي يقوم بتخريب ذلك عن عمد وسبق إصرار.

جدعون ليفي
مختص في حقوق الانسان
(هآرتس) 2006/12/1

قرار محكمة العدل العليا بالابقاء على قرار تشكيل لجنة تحقيق حكومية لا يزيل عنها نواقصها والادلة على ذلك كثيرة

■ في الوقت الذي كان فيه العميد احتياط غال هيرش يدير من مكتب رئيس هيئة الاركان «معركة حياته» و«معركته الاخيرة» دفاعا عن سمعته، وفي الوقت الذي يتحصن فيه جنرالات هيئة الاركان في غرفهم من خلف أكوام الوثائق والمستندات للدفاع عن مكانتهم، في الوقت الذي يستعد فيه رئيس هيئة الاركان ضمن دائرة المقربين والاصدقاء بتوجيه ضربة مباغتة من أجل انقاذ شرفه وماء وجهه وابراز زعامته ـ قالت محكمة العدل العليا كلمتها حول الطريقة التي يتوجب من خلالها التحقيق في اداء الحكومة والجيش إبان حرب لبنان الثانية.

وكان ايهود اولمرت قد أصغى لقرار محكمة العدل العليا الذي صدر قبل ثلاثة أيام لوفر علينا هذه الاصطفافات المربكة والمدمرة داخل الجيش وفتح الابواب لتحقيق مرتب وذو صلاحيات حول أحداث الحرب لتمتع بثقة الجمهور وربما من هدوء وتجنب للجلبة الحاصلة داخل هيئة الاركان.

يوم الخميس ليلا نشرت محكمة العدل العليا قرارها بشأن الالتماسات التي قدمت لها ضد اقامة لجنة تحقيق حكومية لتقصي الحقائق حول اداء الجيش والحكومة إبان الحرب.

للوهلة الاولى بدا وكأن محكمة العدل العليا قد صادقت للجنة فينوغراد لمواصلة وظيفتها ولكن يا ويل الحكومة ويا ويل اللجنة التي تحصل على مثل هذا التشريع. المسألة لا تقف فقط عند حقيقة ان ثلاثة من سبعة قضاة قد قرروا صراحة بوجوب الغاء قرار اقامة لجنة فينوغراد وانما تبين أيضا أن تعليل القضاة الاغلبية هو كتاب توبيخ شديد لجوهر وطبيعة الاعتبارات التي ارتكز عليها اولمرت في قراره بتعيين لجنة تقصي حقائق حكومية بالتحديد.

نائب رئيسها القاضي اليعازر ريبلن الذي صاغ قرار الاغلبية لا يخفي رأيه حول البديل الصحيح المطلوب للتحقق من أحداث الحرب: لجنة تحقيق رسمية هي حسب ما كتب «الطريق الافضل والاكثر شمولية ومصداقية والتي ستحظى بطبيعة الحال بثقة الجمهور»، «غياب ذريعة قانونية للتدخل في قرار الحكومة لا يعبر بالضرورة عن الارتياح لروحية القرار»، «تجنب التدخل لا يأتي من أجل تشريع قرار الحكومة»، «رد الالتماس لا يعني بالضرورة اعطاء الشرعية على المستوى الجماهيري»، «يتوجب تجنب خلق انطباع بأن امتناع المحكمة من التدخل في هذه الحالة لا يعني ان هناك خللا قد حدث وان ما أقدم عليه الحكم أصبح سليما».

ريبلن والقضاة آشر برونيس وسليم جبران واستر حيوت ردوا الالتماس لان الحكومة لم تخرج عن اطار المعقولية والمنطق عندما قررت اقامة لجنة فينوغراد. بكلمات اخرى القضاة الاغلبية لم يعتبروا قرار الحكومة سليما لاسباب جوهرية وانما فقط لاعتبارات تقنية ـ قانونية.

كما ان كل فكرة تشكيل أجهزة الفحص والتحقيق حول أعمال السلطات يدور حول السلوك اللائق والسليم وليس في الدائرة القانونية المباشرة تحديدا. القاضية أييلا بروكتشيا التي كانت في القضاة الثلاثة الاقلية (الى جانب مريم ناؤور والياكيم روبنشتاين) اصرت على ذلك. فقد أكدت في قرارها الطابع الشعبي الواسع لموضوع البحث وثقة الجمهور كقيمة اساسية يتوجب الحفاظ عليها. الاستنتاج المترتب على تفسير قضاة الاغلبية والاقلية معا هو أن على لجنة فينوغراد ان تعلن بمبادرة منها عن وقف أعمالها. بروكتشيا وزملاءها يواجهون أيضا في المسار القانوني قرار قضاة الاغلبية بعدم وجود ذريعة لتدخل محكمة العدل العليا ويجدون أن قرار الحكومة مصاب بعدم المنطق وتناقض المصالح ولذلك يجب الغاؤه.

ولكن من الاجدر باعضاء لجنة فينوغراد ان يصغوا للتعليلات الاخلاقية ـ الجماهيرية للقضاة السبعة كلهم أكثر من اصغائهم للاعتبارات القانونية الشكلية.

كما ان اولمرت نفسه ليس معفيا من الاصغاء للاصوات التي تعالت في يوم الخميس ليلا في مبنى محكمة العدل العليا القدس. القضاة قالوا له انه لم يتصرف بصورة طبيعية عندما قرر تشكيل لجنة تحقيق حكومية، حتى وان اعتقدت اغلبيتهم ان ذلك ليس سببا كافيا لالغاء قراره الواقع في الجيش وفي الجمهور (كما تثبت استطلاعات الرأي) يدلل على فقدان الثقة وضعف متطرف لصلاحيات القيادة ـ التي نجمت في السياق عن الطريقة التي يجري فيها التحقيق في مجريات الحرب. في ظل هذا الوضع كيف ستتمكن لجنة فينوغراد من الاستمرار بمهمتها وكيف سيتمكن اولمرت من البقاء في رئاسة الحكومة وأداء مهماته؟

آثار الدمار في قرية الغجر اللبنانية

عوزي بنزيمان
كاتب دائم في الصحيفة
(هآرتس) 2006/12/3